

تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة

أ. ايت عكاش سمير

جامعة أكلي محند أولحاج البويرة

samiraitakkache@yahoo.fr

أ.د. الطيب ياسين

جامعة الجزائر 03

الملخص:

لقد قامت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة بتأسيس نظام مصرفي في ظل الجزائر المستقلة، و لقد مر هذا النظام بعدة إصلاحات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية و المالية العالمية، فعملت على تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى سنة 1988 من خلال ربط رأسمال البنك بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، و هذا ما يعزز سلامة الوحدات البنكية و النظام المالي بشكل عام، و تعتبر التعليمات 94/74 الصادرة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية الأهم في ذلك.

و نظرا لكثرة و تعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك جراء الخدمات و الوظائف العديدة التي أصبحت تقوم بها، جعل من السلطات الرقابية للدول القوية تتدخل و تقوم بالتعديل في معايير لجنة بازل فظهرت معايير لجنة بازل الجديدة.

فمن خلال هذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: هل النظام المصرفي الجزائري يطبق القواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل الجديدة؟ و إن لم يكن كذلك فما هي الاقتراحات الضرورية حتى يمكن تطبيق هذه القواعد؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل الجديدة و الذي يتمثل في الركائز الثلاثة اللازمة لتقوية الملاءة المالية للبنوك و ضمان سلامتها و تطويرها، بالإضافة إلى مقارنة القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر مع ما تم إصداره من طرف لجنة بازل الجديدة، و في الأخير محاولة اقتراح بعض الشروط و التي نراها لازمة لكي تتمكن البنوك الجزائرية من تطبيق معايير لجنة بازل و مواكبة البنوك العالمية.

المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي من خلال عرض أهم ما جاءت به لجنة بازل من معايير لازمة لتقوية السلامة المالية للبنوك، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال المقارنة بين المعايير الصادرة عن لجنة بازل الجديدة و ما هو مطبق في الجزائر و محاولة اقتراح بعض الشروط اللازمة للبنوك الجزائرية حتى تتمكن من تطبيق معايير لجنة بازل الجديدة.

المحور الأول:النظم الاحترازية وفق معايير لجنة بازل الجديدة

يعرف العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة و التي أثرت بشكل كبير على الجهاز المصرفي و خاصة مع ازدياد المنافسة المحلية و العالمية و تصاعد المخاطر المصرفية، هذا جعل ضرورة البحث عن فكر مشترك بين البنوك المركزية للدول المختلفة يقوم على أساس التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، و كأول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل-1- للرقابة المصرفية من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى¹ في نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولي(BRI) بمدينة بازل السويسرية*، و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، و ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى ظهور المنافسة من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال هذه الأخيرة.

¹ - كندا ، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة،لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية،اسبانيا

* - ابتداء من 11 مارس 2009 توسعت و أصبحت تضم الدول التالية كذلك : استراليا ، البرازيل ، الصين ، كوريا ، هونكونغ ، المكسيك ، روسيا ، الهند ، ستغفورة ، إفريقيا الجنوبية ، العربية السعودية ، تركيا ، الأرجنتين، اندونيسيا .

و تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ما يلي¹ :

-تقرير حدود دونيا لكفاية رأس مال البنوك؛

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛

-تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب الرقابة FDK بين السلطات النقدية

المتتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية و محافظها.

و بهذا يمكن القول بأن لجنة بازل-1 عملت على فرض تشريعات و قواعد صارمة تحكم العمل البنكي، حيث أنها وضعت إطار يتم فيه اتخاذ القوانين و الطرق الموحدة لقياس رؤوس الأموال الخاصة و التأكد من كفايتها، و كذا فرضت معايير للتسيير على البنوك التي تنشط في الساحة الدولية، و بذلك أصبحت تشكل المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه السلامة المالية للبنوك، الذي كان يطبق على البنوك ذات النشاط الدولي و التي يوجد مقرها الرئيسي في تلك البلدان المنظمة إلى اللجنة.

و لكن نظرا لكثرة و تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك و خاصة بعد انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في معايير لجنة بازل-1، من خلال القيام بتعديلات ضخمة على نسبة الملاءة المالية الدولية تحت اسم بازل-2، و الذي بدأ تطبيقه في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ابتداء من 1 جانفي 2007، و تم تأخيرها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 2012²، و المعايير الجديدة التي اعتمدها لجنة بازل-2- يمكن لكل البنوك ذات النشاط الدولي أن تطبقها مهما كان موقعها بما فيها البنوك العاملة على المستوى المحلي فقط³، و هذه المعايير تعتمد على ثلاثة ركائز أساسية تقوي التعاون بين الرقابة الداخلية و الخارجية للأخطار، و بين المعايير الكمية و الكيفية لتسييرها و المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة، و نصح الرقابة الاحترازية إضافة إلى مستلزمات الإفصاح أو سلوكية السوق.

1- الركيزة الأولى: المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة

الركيزة الأولى لبازل -2- تركز على تعريف الأموال الخاصة الواجبة على البنوك وضعها لتغطية تعرضها لخطر القرض و خطر التشغيل ، و تعرف كذلك بالأموال الخاصة الواجب وضعها لمواجهة خطر

¹ - الملامح الأساسية لاتفاق بازل -2- و الدول النامية"، صندوق النقد العربي: دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية

العربية/2004، <http://cbl.gov.ly/pdf/ogi5p1kb1hcpzh9r5m.pdf>، 2007/07/26، ص(20).

² - Sylvie de coussergues, gestion de la banque du diagnostic a la stratégie, Édition dunod, paris, 2007, p(43).

³ -سيم كارداج ، مايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2000، ص(50).

السوق في حالة ممارستها لنشاطات تفاوضية (activité de négoce)¹، لكن اتفاقية بازل -2- حافظت على البنود نفسها التي تدخل في احتساب بسط المعادلة الخاصة بالملاءة المالية (بازل-1-)، و كذلك حافظت على النسبة نفسها 8%، لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاثة فئات من المخاطر و التي تتمثل في مخاطر القرض و تمثل نسبة 6.6% من المخاطر الإجمالية، و مخاطر التشغيل و التي تمثل نسبة 1% و كذلك مخاطر السوق و التي تمثل نسبة 0.4% من المخاطر الإجمالية²، و بذلك تكون نسبة الملاءة المالية الجديدة أو نسبة ماك دنوث* بالشكل التالي :

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الملاءة المالية الجديدة} = \frac{\text{أخطار القرض} + \text{أخطار التشغيل} + \text{أخطار السوق}}{\text{كل بنك}}$$

و نلاحظ أن خطر القرض يمثل الخطر الأساسي و الأكبر (مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك)، إذ يأخذ نسبة 83% من الاحتياجات الإجمالية للأموال الخاصة و 12% لمخاطر التشغيل و 5% لخطر السوق.

كما نلاحظ كذلك أن التغير الأساسي في هذه النسبة مقارنة ببازل-1- شمل المقام أكثر مما شمل البسط، فالأموال الخاصة بقيت كما هي إلا عند الأخذ بعين الاعتبار الفائض و العجز في المثلثات الناتجة عن الاختلاف بين قواعد التقييم للجنة بازل و النظام المحاسبي الجديد (le nouveau référentiel comptable)³، و بالتالي نجد أن هذه النسبة تختلف من بنك يطبق القواعد المحاسبية الجديدة إلى بنك لا يقوم بتطبيقها⁴، فالأموال الخاصة تتغير عند تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة وهذا نتيجة لوجود الاختلاف بين التقييم للجنة بازل و النظام المحاسبي الجديد، فلجنة بازل تعتبر كل الخسائر المتوقعة (anticipées) مغطاة بمؤونة، كما أن النظام المحاسبي الجديد IAS 39 يفرض تغطية الخسائر المكتشفة (avérées) بالمؤونات، فمبلغ المؤونات المخصصة للخسائر محاسبيا

¹ -pascal Dumontier, dunis Dupré, pilotage bancaire, les normes IAS et la réglementation bale-2-, édition dunod, paris, 2005, p(130).

² -les repères thématiques du C.F.P.B, analyse financière des établissements de crédit bale-2-contenu et conséquences de la réforme du dispositif prudentiel, institut technique de banque, paris, 2005, p(7).

*-ماك دنوث :نسبة إلى رئيس لجنة بازل الذي ترأس الاتفاق الجديد .

³ -Sylvie de coussergues, gestion de la banque de diagnostic a la stratégie, op cit, p(56).

⁴ -modalités de calcul de ratio international de solvabilité , rubrique informations bancaire et financières , la commission bancaire et le contrôle bancaire , comite de bale, www.banque-france.fr,12/06/2007.

عامة تكون مختلفة عن مبلغ الخسائر المتوقعة حسب لجنة بازل ، فإذا كان مبلغ المئونات محاسبيا الخاصة بخطر القرض غير كاف حسب قواعد لجنة بازل لأنه أقل من مبلغ الخسائر المحتملة مسبقا ، فيجب في هذه الحالة تغطية العجز في المئونة المخصصة لخطر القرض محاسبيا بالأموال الخاصة للبنك .

الأموال الخاصة الحقيقية (effectifs) ≤ الأموال الخاصة لخطر القرض + الأموال الخاصة لخطر السوق + الأموال الخاصة لخطر التشغيل + العجز في المئونات المحاسبية، و في الحالة المعاكسة يمكن أن نخفض الأموال الخاصة لما تكون هناك زيادات كبيرة في المئونات¹.

أما بالنسبة لمقام النسبة فقد تم تغييره بإضافة خطر التشغيل و إدخال طرق جديدة تستعملها البنوك في تحديد الاحتياجات اللازمة من الأموال الخاصة لتغطية المخاطر الثلاثة السابقة.

-1-1- المخاطر الائتمانية

هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى من الأموال الخاصة لتغطية المخاطر الائتمانية، و هي الأسلوب المعياري و أسلوب التقييم الداخلي الأساسي، و أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

-1-2- المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم الابتكارات الجديدة لنسبة " ماك دنوث " فقبل اتفاقية بازل الثانية كانت البنوك تعمل بوجود المخاطر التشغيلية ، لكن لم تكن مجبرة على وضع جزء من أموالها الخاصة لتغطية هذا النوع من المخاطر ، و بالتالي تشكل المخاطر التشغيلية اليوم مصيرا (enjeu) ماليا كبيرا بالنسبة للبنوك ، لذلك أقرت لجنة بازل بضرورة تغطية هذه المخاطر و ليس بالاعتماد فقط على تحسين الأداء على مستوى البنوك ، و إنما أيضا يجب تخصيص جزء من الأموال الخاصة لتغطيتها² ولقد عرفت المخاطر التشغيلية في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة نظرا لكثرة العوامل المتسببة فيها و المؤدية إلى الخسائر الفعلية ، و لقد قامت لجنة بازل بتصنيف المخاطر التشغيلية و ترتيبها حسب درجة خطورتها كالتالي:

-الاحتيايل الداخلي؛

-الاحتيايل الخارجي؛

-ممارسات العمل و الأمان في مكان العمل؛

-الممارسات المتعلقة بالعملاء و المنتجات و الأعمال ؛

-الأضرار في الموجودات المادية ؛

¹ -pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(136).

² -Sylvie taccola – Lapierre, le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français, thèse pour le doctorat en sciences de gestion, université du sud Toulon-var- France 2008, p(128).

-توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛

-التنفيذ و إدارة المعاملات ؛

كما قامت لجنة بازل وفقا للاتفاق الثاني بوضع ثلاثة مقاربات لاحتساب المخاطر التشغيلية ،
يمكن للبنوك الاختيار بينهما و هي :

مدخل المؤشر الأساسي، المدخل المعياري، مدخل القياس المتقدم.

1-3- مخاطر السوق

لقد تم إدخال مخاطر السوق ضمن متطلبات معايير لجنة بازل رسميا و ذلك في سنة 1998 و لم
يطرأ عليها أي تعديل منذ تلك الفترة.

و تتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التطور السيئ لأسعار المتغيرات المالية المعيارية، و
بصفة عامة نستنتج أن هناك ثلاثة أصناف لمخاطر السوق و هي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الصرف،
و مخاطر السوق المالي (البورصة) ¹.

و يقصد كذلك بمخاطر السوق، أهما المخاطر التي تتعلق بظروف و درجات عدم التأكد عند
حساب العوائد و المكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول، و أسعار الفائدة و
تقلبات أسعار الصرف و التغيرات في السيولة، و تقلبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية ².

و في هذا الإطار أقرت اتفاقية بنك التسويات الدولية ضرورة السماح للبنوك باستخدام نماذجها
الداخلية الخاصة لحساب حجم رأسمال الذي ستكون في حاجة إليه لمقابلة مخاطر السوق، و هذه
النماذج تختلف من بنك لآخر و تعتبر هذه الخطوة ضرورية لتقوية النظام المصرفي و العالمي و الأسواق
المالية في العالم بشكل عام .

و قد اقترحت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية و النوعية على البنوك عند استعمالها
لنماذجها الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق ، و من أهمها : أن يقوم البنك بقياس حجم رأسمال الذي
يتوقع خسارته في 99 فترة تجارية من إجمالي 100 فترة ، مع العلم أن الفترة التجارية تستغرق 10 أيام
، يضرب الرقم بعد ذلك في ثلاثة لينتج عنه احتياطي رأسمال المطلوب ، و في كل الأحوال لقد تضمنت
اتفاقية بازل لتغطية مخاطر السوق ما يلي:

¹ -jean kertudo, les risques bancaire face a la globalisation, centre de formation de la profession bancaire, 2004, France, p(5).

² -عبد الحميد عبد الطلب، العولة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص(98).

-أن يتم تغطية كافة عناصر الأصول و الالتزامات خارج الميزانية، و المراكز الآجلة " trading " لغرض الاتجار بأسلوب يعتمد على درجة ملاءة المدينين بما يتيح تخفيض رأسمال المطلوب كلما تحسنت درجة الملاءة ؛

-تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق ، و قد افترضت اللجنة أن يحسب رأسمال بطرق إحصائية منطقية (standards méthodes)، فعلى سبيل المثال تستند هذه الطرق بالنسبة للسندات بغرض الاتجار على حجم المراكز و توزيعها إلى فئات بحسب أجال الاستحقاق بالنسبة للسنوات ذات سعر الفائدة الثابت ، و بحسب الأجل الباقي لبداية المدة الثانية التي سيتم إعادة تحديد سعر الفائدة عندها بالنسبة للسندات ذات سعر الفائدة العائم؛

-تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف في كافة مراكز العملات المفتوحة حاضره و آجلة، و كذلك مراكز المعادن النفيسة و السلع ، بحيث يتوافر رأسمال يعادل 8 % من إجمالي الفائض أو العجز و مراكز العملات الأجنبية أيهما أكبر ، بالإضافة إلى إجمالي الفائض و العجز في مراكز عقود التعامل في الذهب و البلاتين و كذا السلع .

لقد أقرت لجنة بازل-2 ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأسمال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة ، بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل، و هي حقوق المساهمين و عناصر أخرى منها القروض المساندة بشروط معينة و القروض سواء في الشريحة الثانية أو الثالثة ، نعتي هنا سندات يطرحها البنك للاكتتاب العام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسارة التي قد يحققها البنك ، أي تقترب في طبيعتها في حالة الخسائر إلى حقوق المساهمين بالبنك، فبعد هذه العملية أي إضافة شريحة ثالثة لرأسمال ، أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأسمال الإجمالية للبنك ، أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق ، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.50 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة المجمعة لأغراض مقابلة الائتمان ، و بالتالي يكون بسط الكسر هو مجموع رأسمال البنك من الشريحة الأولى و الثانية و الذي تم فرضه من قبل عام 1988 ، بالإضافة إلى عناصر رأسمال من الشريحة الثالثة و التي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية ، و بالتالي تكون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطرة السوقية في الحسبان هي :

$$\text{إجمالي رأسمال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)} \leq 8 \text{ بالمائة} \cdot \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.50}{\text{إجمالي رأسمال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}$$

و من ناحية أخرى تضمنت مقترحات لجنة بازل طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ، و يتعلق الأمر بالمنهج المعياري ، و منهج النماذج الداخلية ، و قد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية 1997.

-2- الركيزة الثانية: الرقابة الاحترازية surveillance prudentielle

تهدف عملية الرقابة الاحترازية على التأكد من أن وضعية رأسمال البنك و كفايته متمشية مع بنية و إستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها ، و هذا من خلال أن لجنة بازل أعطت الصلاحية للسلطات الرقابية الوطنية للتأكد من أن كل بنك يستخدم نظام مراقبة داخلي يسمح بجعل الأموال الخاصة القانونية في مستوى معين يتماشى مع تطورات نشاط البنك¹.

و بالتالي فالركيزة الثانية جاءت للتأكد من شمولية مفهوم المخاطر ، من خلال معالجة بعض الجوانب التي لم تمس من طرف الركيزة الأولى ، هذا ما يؤكد على ضرورة توفر لدى البنوك نظام خاص للقياس و المراقبة² ، و من أهم الأخطار التي تطرقت لها هذه الركيزة : خطر التركيز في القرض ، و خطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية ، و الخطر الاستراتيجي ، فلم يتم إدماجها في قياس رأسمال القانوني و هذا نظرا لضعف الطرق التي تسمح بتقديرها، و بناء على ما سبق فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك ، و لاسيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا و التدخل عند اللزوم ، دون أن تخل هذه السلطات محل مهام مديري البنوك أو أن تمس مدى جدارتهم و أهليتهم للقيام بأعبائهم ، كما لا يهدف إلى نقل مسؤولية تحديد مدى ملائمة رأسمال أو كفايته إلى السلطات الرقابية ، إذ يبقى مدراء البنوك هم الأكفاء في مسألة تقييم المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها و تقديرها، و أنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر و التعامل معها .

إن وضع الركيزة الثانية من طرف لجنة بازل يهدف إلى تقوية الحوار و المساعدة المتبادلة بين البنوك و السلطات الرقابية الوطنية ، بحيث أنه في حالة اكتشاف وجود أوجه للقصور يتم العمل على تقليل المخاطر أو إعادة رأسمال إلى المستوى الملائم .

و لقد حددت "لجنة بازل " أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية يتوجب على البنوك العمل بها³:

¹ -Arnaud de servigny , benoit métyer,ivan zelenko, le risque de crédit , éd dunod , paris,2006,3eme édition,p(246).

² -pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(142).

³ -Arnaud pujal, un nouveau ratio solvabilité en 2004, banque magazine, n 622, février 2001, p(36).

-أن يكون للبنوك نظام لتقدير مستوى الأموال الخاصة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها ، بالإضافة إلى إستراتيجية واضحة لإبقاء مستوى الأموال الخاصة عند المستوى المطلوب إذا زادت المخاطر ، أما فيما يخص القواعد و مبادئ التسيير و قياس المخاطر ، و كذلك إجراءات المراقبة الداخلية فهي تبقى من مسؤولية المديرية العامة¹؛

-على هيئات المراقبة أن تقوم بمراجعة و تفحص الآليات الداخلية لتقدير الأموال الخاصة لكل بنك ، و كذلك إستراتيجيتها و قدرتها على متابعة تطابقها مع نسبة الأموال الخاصة القانونية و ضمائها ، و في حالة وجود نتائج غير مقنعة يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة؛

-يجب على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تحتفظ بمستوى من رأسمال أعلى من رأسمال القانوني، و يجب كذلك أن تجبر البنوك على الاحتفاظ برأسمال إضافي تراه ضروريا للتقليل من المخاطر؛
-يجب أن تقوم هيئات الرقابة بالتدخل المبكر للمحافظة على المستوى المطلوب من الأموال الخاصة و منعه من التدني ، و يمكنها في هذا الإطار اتخاذ عدة قرارات من خلال تكثيف المراقبة عند ظهور مشاكل في الإستراتيجية الداخلية للبنك ، أو فرض إضافة في رأسمال البنك ، أو تقليص و تحديد نشاطات البنك ، كما يمكنها حتى فرض تعويض المسؤولين عن الإدارة في البنك².

فمن خلال كل هذا نجد أن لجنة بازل بالإضافة إلى الطريقة الأولى لحساب الأموال الخاصة القانونية ، وضعت طريقة ثانية تسمى بالطريقة الاقتصادية أو الأموال الخاصة الاقتصادية ، وهذا لتغطية النقائص التي تتميز بها الأموال القانونية ، من خلال ضمان تغطية كاملة للمخاطر ، و الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك.

إذن فالأموال الخاصة الاقتصادية هي رأسمال الذي تدخره المصارف لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض و الاكتتاب في العملات³ ، و بالتالي فعلى البنوك أن تطور نماذج عديدة لتخصيص رأسمال للمعاملات المصرفية بحسب كمية المخاطر التي تساهم بها لدى محفظة المخاطر و تطبيقها ، و عند تحليل المخاطر التي يمكن أن تساهم في خسارة البنك نجدها مقسمة إلى قسمين : الخسارة المتوقعة و هي الخسارة السنوية المتوسطة و تستلزم التغطية بالمئونات و هي ترتبط بثلاث نقاط ، احتمال إهمال المقابل ، و المبلغ المعرض للخطر ، و خطر الاسترداد ، و الخسارة غير المتوقعة (الاستثنائية) التي تمثل الجزء المغطى بالأموال الخاصة ، هذا المستوى للأموال الواجبة من أجل تغطية الخسائر غير المتوقعة يوصف بالأموال الخاصة الاقتصادية.

¹ -pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(141).

² - pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(142).

³ - "بازل 2 فرصة أم تحدي" ، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 279 ، فبراير 2004 ، ص(10).

وفي الأخير نشير إلى أن الأموال الخاصة الاقتصادية ليست إجبارية و أن نسبة " ماك دنوث " بدأ بتطبيقها ابتداء من عام 2007¹.

-3- الركيزة الثالثة: انضباط السوق la discipline de marché

تهدف الركيزة الثالثة " انضباط السوق " إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق ، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر ، و بالتالي فلجنة بازل تسعى من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح ، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق ، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطر أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك و مدى ملائمة رأسمال لمواجهةها ، و لقد شددت لجنة بازل في توصيتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك و كذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك لمخاطر القرض ، و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات من حيث نشاطها و تسيرها ووضعيتها المالية و هذا عن طريق قراءة الوثائق المحاسبية ذات المعايير الوطنية أو الدولية الموجهة لتقوية إجبارية الإعلام و إيصاله للغير² ، و هكذا نجد أن لجنة بازل اعتمادا على هذه الركيزة تفرض نشر المعلومات الخاصة التي تسمح لمجموع المشاركين في السوق المراقبة غير المباشرة و التنبؤ بالوضعية المالية للبنك³.

و من خلال ما سبق نجد أن الاتجاه الذي تتبناه المقترحات الجديدة هو الحساسية العالية لما تقرره السوق حول تقدير المخاطر ، و هو أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بضمان سلامة البنوك و كفاءة إدارتها أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة ، و لذلك يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير و قواعد لإدارة البنوك و الرقابة عليها ، فضلا عن ما يوفره ذلك من قدرة على إجراء المقارنات بين المتعاملين في الأسواق ، و لكل ذلك فإن هناك حاجة إلى التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل الثانية من ناحية ، و ما تفرضه القواعد و المعايير الدولية و المحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى ، و لذلك فقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق و التكامل في مجال النظم المحاسبية المطبقة و الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية ، و في هذا المجال تركز اللجنة على ارتباط

¹ - pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(142).

² -Sylvie taccola-Lapierre, op cit, p(104).

³ -pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p(143).

الإفصاح بالقواعد المحاسبية الدولية و على رأسها قواعد IAS*، و تدعو هذه القواعد إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية و غيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية و ذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات¹، كما يستمد الإفصاح أهميته من تنوع و تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفين و المستثمرين و المقرضين، و المراقبين، و المحاسبين و الأجهزة الحكومية و غيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، و لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

و في هذا الإطار و نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS30)، المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة لها، و يعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله البنوك من قطاع هام و مؤثر في عالم الأعمال، و حاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها و قابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية و أدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاستثمارية، و لقد قامت اللجنة الأوربية بإعداد أمرا يفرض على كل المؤسسات المسجلة في البورصة، بما فيها البنوك و مؤسسات التأمين، أن تقوم بإعداد وضعياتها المالية اعتمادا على قواعد IAS و هذا ابتداء من 1 جانفي 2005²، بالإضافة إلى قواعد محاسبية أخرى IAS32 و IAS39، و التي تنص على التسجيل المحاسبي لبعض الأدوات المالية بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة المالية و ليس بتكلفتها التاريخية، بالإضافة إلى بعض الأصول و الخصوم التي يتم مقارنتها بقيمتها السوقية في حالة وجودها.

المحو الثاني: مقارنة النظم الاحترازية الجزائرية مع مبادئ لجنة بازل

لقد بدأت الجزائر في تطبيق القواعد الاحترازية و هذا بعد التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى لسنة 1988، و هذا من خلال التعليم رقم 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية، و لكن معايير لجنة بازل لم تتوقف عند هذا الحد، بل تطورت مع تطور النشاط البنكي و المالي، لذلك نجد بالفعل ما تتطابق فيه القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر مع المبادئ و القواعد الدولية، لكن من جهة أخرى هناك اختلافات كبيرة

* -IAS : international accounting standards.

¹ - الإفصاح المحاسبي للمصارف، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوصبي، 2004،

www.amf.org.ae، 2007/06/24، ص(11).

² -Sylvie taccola-Lapierre, op cit, p(107).

بينهما خاصة الناتجة عن متطلبات تطبيق المعايير الخاصة بلجنة بازل، و التي تفرض توفير مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بالبنوك في حد ذاتها، و منها ما يخرج عن نطاق تحكمها .

1- أوجه التشابه

-نسبة الملاءة المحددة ضمن القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية هي نفسها المحددة ضمن اتفاقية بازل الأولى و الثانية ، و هي كحد أدنى تبلغ 8% بين صافي الأموال الذاتية و المخاطر المرجحة ؛
-العناصر المستعملة في حساب رؤوس الأموال الخاصة الأساسية و العناصر المطروحة هي نفسها المتبعة في مقترحات لجنة بازل ؛
-بالنسبة لطريقة تحويل الالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بمخاطر الائتمان هي نفسها و تتطابق مع متطلبات لجنة بازل ؛

-المعايير المطبقة في الجزائر لمراقبة وضعية الصرف هي نفسها كذلك؛
-تشابه في طريقة حساب معامل توزيع المخاطر بين ما هو مطبق في الجزائر و معايير لجنة بازل مع الاختلاف في النسب فقط؛

-يحتوي النظام المصرفي الجزائري على هيئة التأمين على الودائع تم إنشاؤها بمقتضى الأمر (11/03) المؤرخ في 26 أوت 2003 و هو ما يتوافق مع ما تحرص عليه لجنة بازل .

2- أوجه الاختلاف

-تختلف الترحيحات داخل الميزانية المطبقة في الجزائر من حيث النسب عن الترحيحات التي اقترحتها لجنة بازل كما يلي :

-تتفاوت معدلات الترحيح المقترحة من لجنة بازل من : 0% إلى 10 % ، إلى 20% إلى 50% ، إلى 100%، بينما معدلات الترحيح في البنوك الجزائرية تتفاوت من 0% إلى 5% إلى 20% ثم إلى 100%؛

-مازال يستعمل في الجزائر معدل كوك(بازل-1-) و الذي يغطي فقط خطر القرض دون الأخطار الأخرى (خطر معدل الفائدة و خطر الصرف و خطر المحفظة)؛

-بالرغم من التعديلات التي طرأت على بازل الأولى و هي إدخال خطر السوق ، فإن هذا التعديل لم يصل بعد إلى الجزائر و بالتالي فخطر السوق غير مغطى في القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إدراج خطر آخر ضمن المتطلبات الجديدة لبازل الثانية الذي يتمثل في خطر التشغيل و يعتبر من المخاطر الحديثة التي لا بد من تغطيتها ، فإن القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر لا تتوفر بعد على ذلك ؛

-لا تتوفر البنوك الجزائرية العمومية على الأنظمة و الطرق الحديثة لتقييم و قياس مخاطر التشغيل و السوق ، علاوة على ذلك الطرق الحديثة التي تم إدراجها ضمن متطلبات لجنة بازل الثانية لقياس خطر القرض ، بالرغم من أن التشريعات البنكية الخاصة بالقواعد المصرفية تنص على ضرورة توفر البنوك على هذا النوع من الطرق لقياس و تقييم المخاطر (أسلوب التقييم الداخلي ، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي)؛

-انعدام الشفافية على مستوى البنوك الجزائرية العمومية ، فقواعد لجنة بازل تصر على ضرورة وجود الشفافية من خلال توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطر ؛

-تركز لجنة بازل على ارتباط الإفصاح بالقواعد المحاسبية الدولية و على رأسها قواعد IAS ، بالإضافة إلى قواعد محاسبية أخرى IAS32 , IAS39 التي تنص على التسجيل المحاسبي لبعض الأدوات المالية بالقيمة الحقيقية و ليس بتكلفتها التاريخية ، ففي الجزائر ما زالت البنوك العمومية تعتمد على النظام القديم في تحديد و إعداد وضعياتها المالية، بالرغم من أن المشرع الجزائري رخص ابتداء من 1 جانفي 2010 بتطبيق النظام المحاسبي و المالي الجديد لكل القطاعات بما فيها القطاع البنكي، و نظرا لأن طرق التقييم الخاصة بهذا النظام هي جد معقدة و تحتاج إلى أنظمة معلومات جد متطورة من أجل ضمان المتابعة، فالبنوك الجزائرية ما زالت في بداية تطبيقها¹ ؛

-لا يتوفر النظام المصرفي الجزائري على هيئات للرقابة قوية قادرة على اكتشاف مدى ملاءة رأسمال و كفايته لتغطية المخاطر ، و ليست قادرة كذلك على التدخل المبكر للمحافظة على مستوى الأموال الخاصة و منعها من التدني ، فالركيزة الثانية للجنة بازل تؤكد على ضرورة توفر ذلك .

المحور الثالث: اقتراحات لتطوير النظام المصرفي الجزائري و تطبيق معايير لجنة بازل

الجديدة

بعدما تطرقنا إلى المقارنة بين الجزائر و لجنة بازل، وجدنا هناك بالفعل أوجه التشابه بين ما هو مطبق في النظام المصرفي الجزائري و ما تفرضه معايير لجنة بازل، لكن تبقى هناك اختلافات و نقائص يجب على النظام المصرفي الجزائري تداركها حتى تتمكن البنوك الجزائرية من أن تدخل إلى السوق و تنافس البنوك العالمية القوية من خلال تنفيذ الدعائم الثلاثة الخاصة بلجنة بازل و توصياتها، و فيما يلي نوضح أهم التحديات الضرورية الواجبة حتى تتمكن البنوك الجزائرية من الارتقاء إلى مستوى البنوك العالمية، في انتظار الإصلاحات الجديدة التي سوف تقترحها لجنة بازل-3- مستقبلا.

¹ --KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012, p(85)

1- بالنسبة للدعائم الثلاثة**1-2- الدعامة الأولى**

يمكن القول أن نسبة كبيرة من هذه التعديلات (بازل -2-) تتوافق مع أوضاع القطاع المالي بالبلدان المتقدمة بالدرجة الأولى و خاصة البنوك الكبرى ذات النشاط الدولي ، أما فيما يتعلق بالقطاع المالي الجزائري فيمكن القول بأنه سوف يتم إتباع أسلوب المدخل المعياري (الأسلوب المعياري) ، و هو مدخل لا يختلف كثيرا عن الأوضاع القائمة باستثناء إمكانية الاستعانة بمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية و هيئات ضمان الصادرات ، لأنه من المستحيل التمكن من استخدام أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي و المتقدم) في المستقبل القريب و هذا لاحتساب احتياجات رأسمال اللازمة لتغطية المخاطر الائتمانية ، أما بالنسبة لتغطية المخاطر التشغيلية فمن الممكن أن تلجأ السلطات إلى اعتماد أسلوب المؤشر الأساسي في المراحل الأولى على أقل تقدير .

و بناء على ما تقدم ، فإنه لا يتوقع أن تكون هناك تغيرات جوهرية باستثناء إضافة المخاطر التشغيلية و خطر السوق إلى جانب مخاطر القرض لتحديد متطلبات كفاية رأسمال .

1-2- الدعامة الثانية

التي تتعلق من الناحية العملية و بشكل عام بالأخذ بمبادئ الإدارة السليمة في البنوك و بمدى توافق البنك مع مبادئ الرقابة الفعالة للجنة بازل ، فالبنوك الجزائرية تواجه في الواقع القصور الحقيقي و لم تصل بعد إلى التوافق مع هذه المبادئ و هي تعتبر بأمر الحاجة إليها و الأخذ بمبادئ الإدارة السليمة ، و تفضل هذه الدعامة مسؤوليات إدارة البنوك تلك المنوطة بجهات الإشراف و بشكل خاص البنوك المركزية ، و من هنا يظهر الدور المتميز للبنوك المركزية باعتبارها جهات الرقابة و الإشراف على البنوك حيث تتأكد من سلامة التوافق مع متطلبات لجنة بازل -2- و تضع السياسات و الاستراتيجيات المناسبة لتهيئة المناخ الملائم لإدارة القطاع البنكي و الرقابة عليها و فق المعايير الدولية المستقرة .

1-3- الدعامة الثالثة

هي الاستخدام الفعال لانضباط السوق ، حيث تعد محورا أساسيا في الاهتمام بقضية الإفصاح العام خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الكلية التي تواجهها البنوك و مستوى رأسمال المتوافق مع تلك المخاطر ، و مع ذلك فإن أهمية هذا الإفصاح يظهر بشكل أكثر وضوحا بالنسبة للبنوك ذات الفروع المتعددة العاملة في مختلف البلدان ، و بالتالي عن كيفية الإفصاح عن الميزانيات المجمعة لأنشطتها ، و كذلك بالنسبة للبنوك التي تأخذ بأساليب التقييم الداخلي للمخاطر ، و منه فإن معظم أحكام هذه الدعامة (الاستخدام الفعال لانضباط السوق) تتجه إلى البلدان التي تأخذ بأساليب و مناهج التقييم الداخلي و بالتالي تجلب اهتمام البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى.

2-2- مقومات البنية الأساسية للاستجابة لمعايير لجنة بازل

تعد معايير لجنة بازل الجديدة برنامجاً متكاملاً لتطوير القطاع المصرفي ككل و هذا ما يتطلب ضرورة توافر عدد من المقومات بالنسبة للبنية الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة من أهمها:

2-1- مخاطر القرض

لم تتم صياغة مواجهة مخاطر القرض بشكل نهائي إلى يومنا هذا ، لذلك يتعين على المؤسسة المانحة للقرض أن يتصف نظامها الداخلي بالمرونة الكافية حتى تتمكن من التكيف مع تلك المتطلبات ، و من هنا تبرز أهمية نوعية البيانات الخاصة بالقرض و طرق جمعها و تخزينها ، كذلك أهمية مراجعة كافة النظم المستخدمة في البنك، كما يستلزم هذا النوع من النشاط أن يكون لدى البنك أو المؤسسة المالية نظام تقييم داخلي و إدارة كفاءة للضمانات¹ ، و أن تمتلك أنظمة كافية لتكنولوجيا المعلومات على النحو الوارد تفصيله في الاتفاق الجديد.

2-2- مخاطر التشغيل و السوق

ضرورة إدخال مخاطر التشغيل و السوق في مقام نسبة الملاءة المالية، و لمواجهتها يتعين استقاء متطلبات المعايير ذات الصلة الواردة بالاتفاق الجديد مع القدرة على وضع نماذج للمخاطر و استخدام الطرق المناسبة لقياسها و توفير البيانات اللازمة و استخدام إدارة المخاطر كمصدر للميزة النسبية .

2-3- رأسمال الداخلي

يتعين أن يكون لدى البنك أو المؤسسة المالية القدرة على جمع رأسمال إضافي لاستقاء المعايير المحددة في الاتفاق الجديد ، ووضع آلية مناسبة لجمع هذه الزيادة في رأسمال ووجود آلية واضحة لتحديد مخاطر رأسمال و توزيع هذه المخاطر ، ووجود إدارة كفاءه للمحفظة و المخاطر المتصلة بها .

2-4- تطوير النظم المحاسبية

يفرض اتفاق بازل -2 مزيد من الاعتماد على السوق لتقدير المخاطر ، فالاتجاه الذي تتبناه المقترحات الجديدة هو الحساسية العالية لما يقرره السوق حول تقدير هذه المخاطر ، و هذا أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بضمان سلامة البنوك و كفاءة إدارتها ، أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة ، و بالتالي يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير و قواعد لإدارة البنوك و الرقابة عليها ، فضلا عما يوفره ذلك من إمكانية إجراء المقارنات بين المتعاملين في الأسواق، و بناء على ذلك يجب على السلطات الجزائرية أن تعمل على التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل -2 من ناحية ، و ما تفرضه القواعد و المعايير الدولية و المحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى

¹ - أحمد سليمان خصاونه ، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل ، تحديات العولمة إستراتيجية مواجهتها ، عالم الكتاب الحديث

للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص(143).

(TRADING BOOK , BANKING BOOK) ، كذلك يستلزم الأمر إحداث تطوير في مجال النظم المحاسبية المطبقة، وضرورة الإسراع في توفير كل الضروريات اللازمة على المستوى الكلي و الجزئي من أجل التطبيق الفعال لهذه النظم ، وكذلك ضرورة إحداث تطوير في مجال الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية ، و العمل على تطوير قواعد الشفافية و نشر المعلومات .

2-5- مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية

يتطلب تطبيق بازل -2 ضرورة تطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة، بالإضافة إلى تطوير أساليب إدارة البنوك و هيئات الرقابة¹، فبالنسبة للبنوك الجزائرية مثلها مثل باقي العديد من البنوك العاملة في بلدان العالم الثالث و حتى البنوك الصغيرة و المتوسطة العاملة في جميع أنحاء العالم فإنه يصعب الاستناد إلى نظم و نماذج تقدير المخاطر الداخلية، مما يفرض عليها الاعتماد في معظم الأحوال على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات ، أو أنها تعمل على خلق مؤسسات محلية خاصة لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين بشرط أن تطور أساليب أعمالها و تجعلها متقاربة مع مستويات الأداء المهني لمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية .

2-6- تطوير الكفاءات البشرية

يعد أحكام تنفيذ بازل -2 من الأنشطة ذات الكثافة العالية للعمل و هو ما يتطلب نوعية متميزة من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في وضع النظم المحاسبية و مراجعتها ، أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات ، و بناء على ذلك يزداد احتياجات كل من البنوك و الجهات الرقابية و الإشرافية لهذه التخصصات الفنية و بالتالي الطلب على هذه النوعية من العمالة لذلك فإن الأمر سوف يتطلب بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب و نظم التعليم بصفة عامة حتى يمكن توفير الكفاءات البشرية المطلوبة و تنفيذ أحكام الاتفاقية الجديدة لبازل و متابعتها.

الخاتمة:

عند مقارنة القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر و القواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل ، نجد بالفعل نقاط تشابه بينهما و لكن من جهة أخرى تختلف كثيرا . فالنظام المصرفي الجزائري مازال يعاني

¹ - احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية -تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص(250).

من عدة مشاكل تجعله غير مسير للقواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل ، و لحجم التغيرات و الإصلاحات الاقتصادية المباشرة على المستوى المحلي أو لحجم التطور الحاصل في المجال المصرفي و المالي على الصعيد العالمي ، و بالتالي كان من الضروري القيام بإصلاحات شاملة حتى تتمكن البنوك الجزائرية من تطبيق الدعائم الثلاثة للجنة بازل و الارتقاء بها إلى مستوى العالمية ، بالإضافة إلى ضرورة توفير مقومات البنية الأساسية المتمثلة في ضرورة توفير نظام تقييم داخلي و إدارة كفأة للضمانات ، و أن يكون لديها أنظمة كافية لتكنولوجيا المعلومات على النحو الوارد تفصيله في الاتفاق الجديد علاوة على ذلك إلى ضرورة توفير النظم المحاسبية المطبقة و الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية ، و العمل كذلك على تطوير قواعد الشفافية و نشر المعلومات ، كما يتطلب بذل جهد كبير في ميدان التدريب و نظم التعليم بصفة عامة و متابعتها لتوفير الكفاءات البشرية المطلوبة ، ثم تطبيق أحكام اتفاقية بازل الجديدة و متابعتها .

قائمة المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

- 1- الملامح الأساسية لاتفاق بازل -2 و الدول النامية "، صندوق النقد العربي: دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية/2004، <http://cbl.gov.ly/pdf/ogi5p1kb1hcpznh9r5m.pdf>، 26/07/2007؛
- 2- سيم كارداج ، مايكل تابلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2000؛
- 3- عبد الحميد عبد الطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003؛
- 4- "بازل 2 فرصة أم تحدي" ، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 279 ، فبراير 2004؛
- 5- الإفصاح المحاسبي للمصارف ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي ، أبوصبي ، 2004، www.amf.org.ae، 24/06/2007؛
- 6- -- أحمد سليمان خصاونه ، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل ، تحديات العولمة إستراتيجية مواجهتها ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008؛
- 7- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية -تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

ب-المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Sylvie de coussergues, gestion de la banque du diagnostic a la stratégie, Édition dunod, paris, 2007 ;
- 2- pascal Dumontier, dunis Dupré, pilotage bancaire, les normes IAS et la réglementation bale-2-, édition dunod, paris, 2005 ;
- 3--les repères thématiques du C.F.P.B, analyse financière des établissements de crédit bale-2-contenu et conséquences de la réforme du dispositif prudentiel, institut technique de banque, paris, 2005 ;
- 4- modalités de calcul de ratio international de solvabilité , rubrique informations bancaire et financières , la commission bancaire et le contrôle bancaire , comite de bale, www.banque-france.fr,12/06/2007;
- 5- Sylvie taccola – Lapierre, le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français, thèse pour le doctorat en sciences de gestion, université du sud Toulon-var- France 2008 ;
- 6- jean kertudo, les risques bancaire face a la globalisation, centre de formation de la profession bancaire, 2004, France ;
- 7- Arnaud de servigny , benoit métayer,ivan zelenko, le risque de crédit, , éd dunod , paris ,2006,3eme édition ;
- 8- Arnaud pujal, un nouveau ratio solvabilité en 2004, banque magazine, n 622, février 2001 ;
- 9- KPMG, guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012 .